بفتح الواو ما يتوضأ به يستقبل القبلة قائما
قالوا لم يجز شرب الماء قائما الا هنا وعند زمزم
ومكروهه لطم الوجه بالماء والاسراف فيه وتثليث
المسح بماء جديد ذكره الزيلعي ونقل في معراج الدراية
عن مبسوط بكر ان التثليث بماء واحد لا بأس به
وبمياه بدعة ونا قضه خروج بنجس بفتح الجيم وهو
عين النجاسة وانما بالكسر ما لا يكون طاهرا منه اى
من الممتوضى الى ما يطهر اى يلحقه حكم التطهير في
الوضوء او الغسل قوله خروج بنجس يتناول خروجه
من السبيل وغيرها لما قال في المحيط حد الخروج
الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف
بالسيلان عن موضعه فعبر بالخروج عن السيلان
بخلاف ما لو ظهرت النجاسة على رأس السبيلين
فانه ينقض الوضوء وان لم يسل لان رأس السبيلين
ليس مكان النجاسة وانما توجد بالانتقال من مكانها
اليه بالظهور فاقيم الظهور مقام الخروج وحد
السيلان ان يعلو فيخدد عن رأس الجرح هكذا
فسره ابو يوسف لانه ما لم يخدد عن رأس الجرح لم
ينتقل عن مكانه فانه ما يوازي الدم من اعلاه الجرح
مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير السبيلين عين
السيلان ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة ان
قوله الى ما يطهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج
لا بقوله سال فانه اذا قصد وخرج دم كثير وسال
بحيث لم يتلطخ رأس الجرح فانه لا شك في الانتقاض
عندنا مع انه لم يسل الى موضع يلحقه حكم التطهير
بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فان
السيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير قد وجد في هذه

قوله لان رأس السبيلين الخ السبيل المطلوب سيلانه النجاسة
تنزل من السبيلين حتى يتحقق الانتقال كما مر قبل
مشهوره فح قوله واما انه حد الانتقال اى لا خفى
انه اذا وجد الانتقال من المحل فانه يتم السيلان من موضعه
فما يشير يعرف ذلك السيلان بالظهور وهو محقق
السيلان لا مناف وقد قال فانما لم يسل حدده

في هذه الصورة وان لم يوجد السيلان عليه فليتأمل
وضعف ما قال فالعبارة الحسنة ان يقول ما خرج
من السبيلين او غيرهما الى ما يطهر ان كان نجسا سال
لان مبناها كون الخروج مغايرا للسيلان وقد تبين
فساده فيكون قوله سال حشوا بعد قوله خرج بل
العبارة الحسنة ما اخترناه بعون الله تعالى قوله خروج
بنجس احتراز عما اذا غرزت ابرة فارتقى الدم على رأس
الجرح ولكن لم يسل فانه غير ناقض لانه ليس بنجس
لكونه غير مسفوح وقوله الى ما يطهر احتراز عما اذا وصل
البول الى قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عين قرحة
وصل دمها الى جانب آخر من عنده وعما اذا سال
الدم الى ما فوق مارن الانف بخلاف ما اذا سال الى
المارن لان الاستنشاق في الجنابة فرض وخروج الدود
او حصاة من الدبر ذكر الرمح لانه خارج منه وليس
بنجس مع انه ناقض لمجاورة النجس وذكر الاخريين
لانهما معهما من النجس وان قل حدث في السبيلين
لان خروج ريح من القبل والذكر لانه لا ينبعث عن
محل النجاسة ولا خروج دودة من الجرح لان ما
عليها من النجس قليل وهو ليس بحدث في غير
السبيلين كذا لا ينقض لحم سقط منه اى من الجرح
وملء الفم عطف على خروج وهو ان يضبط بتكلف
حتى انه لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنعه من الكلام
في ثلث مرات صفراء او علق وهو لغة دم منعقد لكنه
ههنا سوداء ولهذا اعتبر فيه ملء الفم او في طعام او ماء
وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اى
خروج النجس من غير السبيلين يتحقق بالسيلان
الى موضع يلحقه حكم التطهير وبملء الفم في الفم ثم قال

قوله وضعف ما قال آه واجيب عنه بان الفرق
بينهما ظاهر لانه خرج ما دام السيلان الى وجه الارض وسال
ما دام السيلان الى وجهها والانحدار كما يخبر حدده

قوله من الدبر بيانهم من هذا القيد ان الدود والحصاة
من القبل والذكر غير ناقضين كما خرج وليس كذلك
كما فهم من الزيلعي وغيره بل هذا القيد
ليس لما ذكر فح تعليله بما قاله لانما معهما
من النجس او ان حدث حدث من السبيلين كما قيل
وما ذكره الشارح من قوله لانه خروج ريح من القبل
والذكر فانه تخصيص لما ذكر فح تعليله ايضا كما
يدل بطريق الفهم على ان الدود والحصاة
من القبل والذكر ناقضان فتدبر وانما خص الدبر
بالذكر لاحتراز عن القيء فانه ناقض مطلقا
تعليله بل الفاقه حدده

قوله وفي خلدهم اه وانما لم يعد الاستقراء لانه لم يعد
واما ان الدود لا ينقض مطلقا
حدده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)